طبق الاصل

مؤيد نعمة

المرأة العراقية تتحدى الموت في كفاحها من اجل الحقوق السياسية

تصبح النساء في العراق وبشكل متنام هدفا للمتطرفين، والمجرمين أو المتمردين المنكبين على إحباط محاولات تشكيل حكومة جديدة وإجبار القوات الأمريكية على المغادرة. اجبر العديد منهن على ملازمة البيوت، بعد تركهن المدارس والجامعات و بعيدا عن الشوارع. وهذا ما دفع النساء إلى ترك حجاب اسود معلقا على مسمار قرب الباب لارتدائه عندما يغامرن بالخروج. التجأت النسوة اللاتي لم يرتدين الحجاب قط إلى استخدامه للامان. تخشى النساء السياسيات من أن الأصوات النسائية قد تحولت إلى همس. "انه في الواقع حق شخصي بالنسبة للمراة في أن ترتدي الحجاب أم لا، و لكن طبقا للوضع الخطير الحالي فان العديد يفضلن مصاحبة رجل من أقاربهن" هكذا قالت القاضية زكية هاكي، أول قاضية في العراق والشرق الأوسط. تخشى زكية، التي تعالج الآن في الولايات المتحدة بعد محاولة اغتيال في آب، من أن تنامي التطرف الإسلامي قد يأتي على الحقوق التي اكتسبتها المراة عندما سقط صدام حسين. وهي مستعدة للقتال. "في هذه المرة سوف لن نسمح لقادة العراق الجدد، الذين يعتقدون بأنهم مقاتلون من اجل الحرية، أن يتجاهلونا. سنأخذ حقوقنا. وسنشارك في كتابة مسودة الدستور الجديد". سوف لن تكون المعركة سهلة.

الأمل

بالنسبة للنساء، كان سقوط صدام حسين قد عزز الآمال من إنهن سوف يتمكن من استرداد الحقوق التي ثبتها أول قانون عام ١٩٥٩ عندما منحهن حق التصويت. كما تضمن ذلك الدستور قانون الأحوال الشخصية الذي منع تعدد الزوجات، والزواج قبل سن ١٨ والطلاق الكيفي وحريات لم يتمتعن بها في الأجزاء الأخرى من الشرق الأوسط. وتحت حكم صدام، تآكلت هذه الحريات. كان العديد منهن قادرات على دخول الوظائف أو الخروج إلى الشارع بدون حجاب، ولكن زكية تقول إنهن قد عانين من المطاردات. " لم أكن اصدق باني يمكن أن أرى نهاية الطاغية خلال حياتي. و الآن فاني في المستقبل الذي طالما حلمت به" كما تقول زكية، التي تحدثت عن نساء تم اغتصابهن تحت حكم صدام، والآلاف أصبحن معوقات أو اجبرن على البغاء في الخارج كعقوبة.

ولكن أمل الديمقراطية العراقية الجديدة يمتزج بخوف من أن تكون بداية تطرف إسلامي بعد صعود التحالف الشيعي. فنجاح التحالف في انتخابات ٣٠ كانون الثاني قد دفع العديد من الأكراد العلمانيين في الشمال إلى التخوف من احتمال أن تصبح الشريعة حجر الأساس لدستور البلاد الجديد. "وبما أن مجموعة الائتلاف الموحد قد أصبحت أغلبية في الحكومة الجديدة، فاني أتوقع ما هو أسوأ في إعادة قرار ١٣٧ (قانون الشريعة) و محاولة إجبار النساء على ارتداء الحجاب و ما شابه" كما قالت باسمة فخري، رئيسة اتحاد النساء لأجل العراق الديمقراطي. "وعلى أية حال فان ذلك جزء من الديمقراطية و نحن (النساء الديمقراطيات) ينبغي أن نوحد قوانا مع بقية الأعضاء في الجمعية التأسيسية لنقاتل من اجل حقوق المرأة". إن القرار ١٣٧، وهو عبارة عن طريقة للسماح لرجال الدين في الحكم على قضايا العائلة والذي فتح الباب أمام تعدد الزوجات و الحرمان من الملكية ورعاية الأطفال بالنسبة للنساء المطلقات، قد أصبح ساحة معركة. لقد نجحت النساء في ضمان عدم كونه جزءاً من الدستور الانتقالي، ولكن هنالك مخاوف من إمكانية عودته.

> أمال ، مستشارة وزارة ، اطلقت النيران عليها فوقعت صريعة. وجدان ، ناشطة في حقوق المرأة ومرشحة في الانتخابات ، قتلت. زينة ، امراة صاحبة أعمال ، اختطفت ، أطلق الرصاص عليها ورميت على الطريق السريع معصوبة الرأس بحجاب لم تلبسه قط. جرائمهن ارتداء الملابس الغربية ، يمارسن أعمالا أو يتحدثن لجعل صوت المرأة مسموعا في محاولة لإعادة بناء العراق ، المبتلى بعنف لا يرحم ، وسلسلة من الجرائم و تطرف ديني زاحف.

الإسلام الصارم

إن الشخص الذي وقع عليه اختيار الائتلاف الشيعي كرئيس للوزراء، إبراهيم الجعفري، قد تعهد بإسلام معتدل واستخدم زوجته الطبيبة النسائية كنموذج للنساء الأخريات لإبعاد مخاوفهن من القمع. و لكن بوجود رجال الدين في الحزب، فان بعض السياسيين يخشون من أن الائتلاف سيستخدم النساء في البرلمان كمخالب لمساندة تشريعات تؤدي إلى تمييع حقوق المرأة. "تبلغ نسبة النساء في الجمعية الوطنية الجديدة ٣١٪، ولكن أي نوع من النساء؟" تتساءل زكية. "فغالبيتهن قد جلبن إلى قوائم الترشيحات لأول مرة في حياتهن لممارسة السياسية، وليس بسبب الكفاءة.... ولكن لأجل أن يصبحن ضد حقوق النساء الإنسانية كانعكاس لأفكار المتطرفين الإسلاميين. سيكن مثل الدمى بأيديهم".

إن سلمى الخفاجي، العضو في الائتلاف العراقي الموحد، هي سياسية أنثى من بين عدة نساء ممن دافعن عن تغيير قانون الأحوال المدنية لكي يكون طبقا للشريعة. ويقول سياسيون آخرون الائتلاف يحتاج إلى ثلثي الأصوات في البرلمان العراقي الجديد لإدخال مثل هذه التغييرات، ويرون ان الأكراد وأن الآخرين سوف لن يساندوهم مطلقا. " سيكون من الصعوبة جدا عليهم إن يقوموا بذلك لان العراقيين متعددو الثقافات" كما قالت وزيرة البيئة مشكاة المؤمن"، سوف يحتاجون إلى أغلبية الثلثين لتغيير أي قانون يخص حقوق الإنسان.... إن ذلك لن يحدث". ولكن بتصاعد خوف النساء من مغادرة البيت أو رفع أصواتهن، فان الآخرين يخشون من إن التعديلات قد تتسلل. وان الدستور العراقي الجديد، الذي يجب إن يتم صياغته في ١٥ آب هو الاختبار الجديد.

"كانت نسبة النساء ٦٠٪ من مجموع الناخبين. لقد كن شجاعات بما فيه الكفاية لاختيار قادتهن" كما قالت نسرين بروازي، وزيرة البلديات و الأشغال العامة". يجب على النساء في داخل الجمعية الوطنية و في مؤسسات المجتمع المدني خارج الجمعية أن يدافعن عن حقوق المراة وان يقاتلن من اجلها في كتابة الدستور، التي ستكون معركة مهمة جدا، ليس من اجل النساء العراقيات فحسب بل من اجل المجتمع برمته".

ترجمة: فاروق السعد
عن: رويترز

ظهور تغييرات في الرأي العام الامريكي

بقلم / أريك ليزر

كلفت الحرب حياة (١٥٢٠) امريكياً و ١١٣٠٠ جريح واكثر من ٢٠٠ مليار دولار خلال عامين. وقد تم اللجوء إلى الجيش المتمرس "الخاص" أول مرة منذ الحرب العالمية الثانية حيث صدرت التعبئة من كل القرى والمدن ومقاطعات البلاد التي ارسلت ابناءها كجنوداً إلى العراق.

وهكذا وبعد كل ما شاهده الشعب الامريكي من مناظر الموت، والتفجيرات والرهائن "والمقاومة". نرى ان الرأي الشعبي العام قد اصيب بالانهاك من مشاهد الموت وبدأ يولي اهتمامه لأمور اخرى كالاصلاحات وقضية مايكل جاكسون وسعر البنزين اكثر من اهتمامه بأمور الحرب.

وحتى الحركة المناهضة للحرب قد اصابها الاعياء، وها قد بدأت الصراعات حول غياب اسلحة الدمار الشامل تفقد حدتها.

ومن دون شك فان كل هذه النتائج بسبب قيام الحزب الديمقراطي بقلب صفحة جديدة بعد هزيمته في الانتخابات. ان هزيمة الديمقراطيين لم تمنع الامريكيين من ابداء رفضهم في اثناء التظاهرات الكبيرة التي قاموا بها عشية الذكرى الثانية للحملة العسكرية، وقد اكدت وسائل الاعلام حينها ان قرابة ٥٨٣ مدينة وقرية تظاهرت لتأييد حركة "ضد الحرب" تحت شعار "التكاتف من اجل السلام والعدالة".

ولم تقم ايدي المعارضة الخفية باسناد هذه التظاهرات.

اما بوش فهو لا يزال يحاول وبنفس النبرة ان يبرر الحملة ضد العراق:

مر عامان على الحملة العسكرية، لقد بدأنا العملية بهدف ايجاد الحرية للعراقيين ونزع السلاح من نظام دكتاتوري، وايضاً لتخليص العالم من خطر كبير. واليوم اصبحنا نرى اشراقات الامل في عموم الشرق الاوسط. فالنصر والحرية في العراق شجعتا الحلفاء الجدد للحر ضد الارهاب، والهمت اصلاحيي الديمقراطية من بيروت و (حتى طهران ٢٢).

ومن خلال وجهة نظر بعضهم فان بوش قد نجح بتحويل هدف الحرب نحو اعلاء الديمقراطية والحرية في المنطقة. ولكنه لا يزال يردد نفس الكلمات منذ بداية حملته في الانتخابات الرئاسية وحتى خطابه الافتتاحي عند بداية فترته الرئاسية الثانية في ٢٠ كانون الثاني المنصرم، محاولاً من خلال هذه الكلمات ازالة الاضطراب الذي نتج مؤخراً في الرأي العام الامريكي والذي اخذت الاحصاءات الاخيرة تعكسه وبكل وضوح.

فمثلاً الاحصائية التي قامت بها "واشنطن بوست" تظهر ان ٥٣٪ من الرأي الامريكي يعتقد بعدم ضرورة شن الحرب ضد العراق. وكذلك ٥٧٪ يرفضون النهج الذي سكله البيت الابيض في ادارة هذه الحرب و٧٠٪ يقرون بان نسبة الخسائر الامريكية غير مقبولة إطلاقاً.

وهنالك ٤١٪ يعتبرون هذه الحرب من اشد الاسباب التي ادت إلى تشويه سمعة البلاد في الخارج.

ولكن وفي نفس الوقت هناك ٦٠٪ يرون ان العراق الآن في وضع افضل مما كان عليه في السابق تحت ظل نظام صدام حسين وأن فرصة انتشار الديمقراطية في الشرق الاوسط اصبحت اوفر من السابق.

ولكي لا يكون الرأي العام الامريكي بعيداً عن الواقع قام ١٧٪ بالتأكيد ان الفرق العسكرية لن تعود إلى امريكا إلا بعد مرور اكثر من عام.

وفيما يخص الامريكيين عموماً فانهم يعبرون عن رفضهم الحرب ليس من خلال الاحصاءات وانما عن طريق التظاهرات السلمية؛ فمنهم من يتجمع بالعشرات او المئات ليغلقوا الشوارع ويعرقلوا حركة المرور.

والتظاهرات الاخيرة التي حدثت كانت في نيويورك امام احد مراكز التطوع العسكري في ساحة "تايمز".

وعندما قامت قوات الشرطة بالقاء القبض على احدى المتظاهرات "كارا هولنغ" وهي أم لأحد الجنود في العراق أجابت:

"لا يمكنني ان ابقى مكتوفة الايدي، او ان اضع راية صفراء على سيارتي لكي ادعي ان هذا هو دعم إلى القطاعات العسكرية في العراق. انا ادعم عن طريق منع ارسال أي شخص إلى الحرب إلا في حالة الضرورة القصوى".

وبالنهاية فان التشابه بين فيتنام والعراق ليس كبيراً لأن التعبئة العسكرية في اعوام الستينيات لم تكن مماثلة لما هي عليها الآن. وقد اشار "شارل موسكوز" اختصاص علم الاجتماع:

"ان محاولات اظهار التشابه بين الحرب في فيتنام والعراق لم تأخذ مداها، كما ان موضوع الحرب لم يكن الشغل الشاغل لعامة الناس او للطلاب، وان الكثيرين لم يعتبروا الحرب كارثة مريعة".

ترجمة: منذر مظفر المدفعي
عن: اللوموند

وفاة (محمود ابو الزلف) مؤسس جريدة (القدس) واحد اعمدة الصحافة الفلسطينية

بقلم: ماجدة البطش

القدس (اف ب) - يعد الصحفي المخضرم محمود ابو الزلف مؤسس ورئيس تحرير صحيفة القدس الاوسع انتشارا في الاراضي الفلسطينية الذي توفى يوم الاثنين عن ٨١ عاما، احد اعمدة الصحافة الفلسطينية وشاهد عصر على ما حل بفلسطين منذ الانتداب البريطاني حتى الانتفاضة الثانية سنة ٢٠٠٠ .

فقد عاصر محمود ابو الزلف وكتب عن التقلبات التي حلت بفلسطين بدءا بالانتداب البريطاني والحرب الفلسطينية اليهودية سنة ١٩٤٨ والحقبة التي حكم فيها الاردن الضفة الغربية والاحتلال الاسرائيلي وتسلم السلطة الفلسطينية والاجتياح الاسرائيلي مجددا الاراضي الفلسطينية.

ولد محمود أبو الزلف عام ١٩٢٤ في مدينة يافا حيث انهى دراسته الثانوية ثم غادرها إلى بيروت والتحق بالجامعة الأميركية ودرس مادة الاعلام.

وما أن انهى دراسته في بيروت حتى عاد إلى يافا ليعمل صحفياً في جريدة "الدفاع" التي كانت اكثر الجرائد اليومية رواجا في فلسطين، وكان يملكها الراحل إبراهيم الشنطي.

وقال المحامي فؤاد بولص شحادة عنه "لقد كان محمود ابو الزلف بحق شيخ الصحافة الفلسطينية. عاش وترعرع في ظل ظروف سياسية شائكة فكان الصحفي المحارب والمناضل الذي حمل بـ"جهاده" و"دفاعه" و"قدسه" راية النضال ضد الصهيونية والانتداب ثم الاحتلال". وكان بولس يشير الى الصحف الثلاث التي عمل فيها ابو الزلف وساهم في تأسيسها.

واضاف شحادة في بيان نعى فيه (ابو الزلف) انه كان "يقارع مع زملائه الإستعمار البريطاني ويناضل بقلمه وفكره الهجمة الصهيونية التي إنتهت بنكبة فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ فشردت آلاف الفلسطينيين من ديارهم".

وتابع شحادة ان النكبة التي تسببت في وقف جريدة "الدفاع" عن الصدور دفعت القائمين عليها بنقلها الى القاهرة حيث كانت تحرر وتطبع وترسل بالطائرة إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

و تابع شحادة ان (ابو الزلف) بذل جهودا كثيفة لكي تعود جريدة "الدفاع" الى الوطن ونجح في اعادتها الى مدينة القدس وكان مسؤولا عن تحرير الشؤون الخارجية فيها.

واوضح المحامي شحادة ان (ابو الزلف) بقي في "الدفاع" حتى عام ١٩٥٣ عندما نشأ خلاف يتعلق بالتحرير بين عدد من المحررين انتهى باستقالته.

وقام ابو الزلف بتأسيس جريدة مستقلة مع الراحلين سليم الشريف ومحمود يعيش باسم "الجهاد" التي "سرعان ما أصبحت أوسع الجرائد العربية انتشارا في فلسطين".

وفي اوائل شباط عام ١٩٦٧ أصدرت الحكومة الأردنية قانون المطبوعات وبموجبه ألغيت جميع التراخيص الممنوحة لجميع الصحف للحد من عدد الجرائد اليومية التي كانت تصدر في ذلك الوقت، مما ألزم جريدة "الجهاد" بالصدور مع جريدة "الدفاع" باعتبارهما جريدة واحدة باسم "القدس".

لكن الصحيفة لم تصدر لفترة طويلة حيث تم احتلال مدينة القدس وبقية الأراضي الفلسطينية في حزيران عام ١٩٦٧فتوقفت جميع الصحف الصادرة في المدينة المقدسة عن الصدور.

ولم يثن الاحتلال عزيمة (ابو الزلف) الذي لجأ الى القانون لاعادة اصدار صحيفة "القدس" وحصل على ترخيصها عام ١٩٧٨ ومنذ ذلك التاريخ والى اليوم ظلت تعدُ من اهم الصحف الفلسطينية. وهي الاكثر توزيعا بين الصحف الفلسطينية اليوم تليها "الايام" الصادرة في رام الله وصحيفة "الحياة الجديدة" التي تمولها السلطة الفلسطينية.

وتعامل ابو الزلف مع الصحافة كموضوع حيوي وجعل من "القدس" صحيفة يومية لكل الناس حتى بات من السائر ان يقول الفلسطينيون ان "من يموت ولا ينعى في صحيفة القدس كأنه لم يمت".

وعلى صعيد التحرير، عرف عن (ابو الزلف) مركزيته وقوة شخصيته، فكان لا ينام قبل ان يقرأ الصحيفة قبل صدورها.

وعلى الصعيد السياسي، كان يعد براغماتيا حيث ابقى على علاقة جيدة مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع الحكومة الاردنية حتى في اوقات الازمات.

ولكن ما لبث ان واجه ابو الزلف ازمة مع الحكومة الاردنية في اواسط الثمانينيات عندما اصبح اكثر قربا من منظمة التحرير. ودعمت جهات اردنية عندها انشاء صحيفة "النهار" لتنافس "القدس" وتطرح وجهة نظر مقربة من الاردن، ثم توقفت عن الصدور مع قيام السلطة الفلسطينية في ١٩٩٤ .

ولم تخل العلاقة مع السلطة الفلسطينية في البداية من ازمات تم احتواؤها في ما بعد ومن ابرزها حادث اعتقال احد صحفيي "القدس" بسبب نشر خبر تغطية كلمة بطريرك الروم الارثوذكس الراحل ثيودورس الاول الذي شبه الرئيس الراحل ياسر عرفات بالخليفة عمر بن الخطاب، في الصفحة السابعة.

واعتقل الصحفي في سجن اريحا، وقال احد المسؤولين الفلسطينيين حينها "ان هذه الصحيفة صحيفة منظمة التحرير"، لكن "القدس" يعرف عنها غالبا بانها صحيفة مستقلة.

وتقوم صحيفة "القدس" يوميا بتذكير الجيل الجديد من الفلسطينيين بتاريخهم عبر نشر الصفحة الاولى من الصحيفة قبل عشرين عاما. ومن خلال هذه الصفحات يرى القارىء كيف يعيد التاريخ نفسه، فالموفدون الاميركيون على سبيل المثال يعودون الى المنطقة ولكن باسماء جديدة.

ويتولى رئاسة تحرير الصحيفة بعد وفاة محمود ابو الزلف نجله وليد (٤٥ عاما) الذي اسس سنة ١٩٨٨ صحيفة "القدس العربي" الصادرة في لندن.